



وخطيرة ينبغي تداركها، وألحظ هنا للأسف بوناً بين ما تقوله حركة فتح في الغرف المغلقة ووافق عليه الرئيس محمود عباس، ولقد ابتلينا في هذا عدة مرات فلم تكرر الموافقة على القوة التنفيذية في قطاع غزة ولاحفاً تبرؤ الرئيس ومعاونيه منها، وقبلها الالتزام باحترام صلاحيات الحكومة ولاحفاً سحب العديد من صلاحياتها، وقبلها الاتفاق على برنامج القاهرة ولاحفاً التنصل منه وبعدها وثيقة الأسرى ثم الحديث عن شروط جديدة، أنا أتفهم أن ثمة تياراً داخل حركة فتح غير راضٍ عما يجري مع حماس وتدعمه ضغوط خارجية إسرائيلية وعربية وأميركية، ولكن علينا كفلسطينيين أن نقول «كفى» لكل هذه التدخلات وصناعة مستقبلنا كفلسطينيين لقد قدمت حماس أقصى ما لديها في وثيقة الوفاق الأخيرة، وصممت على سحب العديد من صلاحياتها وقتل العديد من قادتها والتآمر الداخلي على شرعيتها، وقدمت في سبيل حكومة الوحدة كل ما من شأنه النجاح ضمن قواسم وخصص معقولة، الكرة الآن في ملعب حركة فتح وعليها أن لا تضيعها وأن لا تلقي بالأل للمحرزين أو الضاغطين الذي يريدون المشهد الفلسطيني محتكراً لمصالحهم وأهدافهم، بحيث يبقى مفتتاً كئيباً متوتراً. ولذا فأسس النجاح في المرحلة القادمة يتطلب أربعة أمور مترابطة (الأول) أن تكون المرجعية الفلسطينية وثيقة الوفاق الوطني و(الثاني) والسعي الجدي لإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية و(الثالث) احترام الشرعية الفلسطينية والصلاحيات الحكومية و(الرابع) عدم توزيع من لهم أيدي فساد سياسي أو إداري أو مالي في التاريخ الفلسطيني. ■

لا وطنية ولا حتى سياسية، فمفهوم حكومة الوحدة ينبغي أن يختزن مفهوم التوافق على المضامين السياسية والمرجعيات الوطنية، أما مفاهيم المحاصصة وكيفية توزيع الحقائق سيكون برأيي عملية شكلية قابلة للتأزم في أية لحظة، وهذا ما سيعكس أزمة حكومية جديدة وسيؤدي إلى وجود سلطتين في حكومة واحدة، وتنازع شديد في الصلاحيات فضلاً عن التعبير عن المفهوم الفلسطيني تجاه القضايا الاستراتيجية.

بصراحة متناهية لا أرى حتى اللحظة التزاماً جدياً بروحية وثيقة الوفاق الوطني المعدلة. ما أراه تحيلاً يحاول دفع الحكومة الفلسطينية نحو التسليم بمقررات الشرعية العربية والدولية والاتفاقيات السابقة دون مراعاة كون ذلك يخالف أولاً رؤية الأغلبية البرلمانية المنتخبة، وهو من قبل لي نصوص وثيقة الوفاق دون نظر للتعديلات الكبيرة في معناها والصغيرة في حجمها والتي أدت بحركة حماس للموافقة على وثيقة الأسرى، لا يمكن لأحد التقليل من شأن هذه التعديلات والاجتهاد في نصوصها لأن ذلك سيفتح الأفق لخروج كل شياطين الفتنة وتحويل حكومة الوحدة إلى حكومة أزمة، والأفضل لحركة فتح تحديداً أن لا تسعى إلى استغلال إطار حكومة الوحدة لإفشال الحكومة من داخلها لأنها بذلك تجني على تجربة وحلم فلسطيني، يمكن لها أن تكون أنموذجاً يؤسس لوحدة استراتيجية على الأقل تجاه الاحتلال ومكوناته ونحو الثوابت والحقوق..

لقد أبدت حركة فتح تناقضاً تجاه فهمها لحكومة الوحدة وبرنامجها وهذه مؤشرات سلبية

لعب بالنار وذهاب نحو الفتنة المحققة، فحماس لن تسكت على اغتصاب شرعيتها وفتح لن تعود للسلطة بسبب فقدان حماس لأغليبيتها البرلمانية بفضل الاعتقالات الإسرائيلية، وعلى حماس أن تحذر من الاستسلام لضغوط إضراب الرواتب المضرب، وعليها في كل الظروف أن تصمد في الحكم؛ إلا إذا أنجزت صيغة حكومة وطنية فعلاً تحترم أغليبيتها وشرعيتها على أساس وثيقة الأسرى المعدلة، أما أحاديث الحكومات التوافقية وشخصيات وسيطة أو حكومات خبراء فهذا حديث تلفيقي يخفي المخاطر ويدس السم بالعسل، وتمسك حماس وإن وصل إلى حل حكومتها خير لها من أن ترضى بالمساومة على شرعيتها الانتخابية وثوابتها الوطنية، وحتى التسليم بحكومة مناصفة سيترك المجال أمام تلاعب آخر في الألفاظ هنا وهناك، وفي اختصاصات الوزارات وستعامل العالم مع وزراء حماس وكأنهم نكرة بينما ستقيم حركة فتح سلطة في داخل السلطة وصولاً إلى تجريد حماس من أي شرعية أو سلطة حقيقية، ولذا فعلى حماس أن تؤكد شرعيتها وصلابتها رغم الإثخان الموجه فيها فتصمد في معركة الموظفين وأن تبدي عزمًا أكيداً وحلولاً بديلة، ثم تصمد في حوارات حكومة الوحدة متمسكة بمحدداتها الشرعية والمنطقية..

ورغم أن ذلك قد يؤدي إلى حل حكومتها ولربما التشريعي أيضاً؛ إلا أنه في الأفق ليس ثمة حلول منطقية تحترم الشرعية الفلسطينية التي أفرزتها الانتخابات الأخيرة، لأن المقصود كما يتجلى إما قبول حماس أن تكون خائفة للشروط الدولية أو ذيلية في السياسة الفلسطينية. لقد حاولت حماس من خلال اشتراكها في اللعبة الانتخابية إنجاز تغيير من الداخل والإثبات للجميع أن إفرازات أسلو فيها الكثير من المخاطر على الشعب الفلسطيني، وقد أدت حماس رسالتها وأعدت إلى ربهما وشعبها واختيارها لأي بديل ينحاز لثوابتها سيكون انتصاراً لها حتى وإن جرى مصادرة شرعيتها، لكن في كل الأحوال لن تعود الساعة الفلسطينية إلى الوراء والتطورات القادمة ليست بالضرورة تخدم حركة فتح وإن أعيدت لها مقاليد السلطة مؤقتاً، لأن في جعبة حماس الكثير من الخيارات التي تمكنها أن تبقى لاعباً قوياً في السياسة الفلسطينية.

### حتى لا تكون اسمية

كفيري وكل فلسطيني يتمنى أن تكون هناك حكومة وحدة وطنية، رغم أنني شديد الخوف من مصطلحات لا تعني ذاتها ولا تعبر إلا وحدة فصائلية